

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١١ مايو ٢٠٠٤

رامسفيلد يجب أن يبقى

تمسك بالبقاء هناك يا رامي! فلا يزال أمامك واجب يتعين عليك القيام به في هذه المهمة الطويلة والشاقة التي تواجهنا.

واعترف وزير الدفاع، وهو أمر عصي على التصديق في الحقيقة، بأنه كان آخر من اطلع على تلك الصور المهيبة، التي حوت تقريرا اشتمل على نقد حاد للجيش أعده الميجور جنرال (اللواء) أنطونيو تاجوبا، إلى أداة استخدمتها أجهزة الإعلام المختلفة لشن حملة شعواء على الوزير.

بيد أن حقيقة عدم قيام أي شخص في البنتاجون بالبحث عن تلك الصور، وإطلاع الوزير عليها فورا، تكشف عن نوع من الغباء المطلق من جانب هيكل القيادة، وهيئة أركان الوزير في البنتاجون.

ويذكر هنا أن السيناتور مارك دايتون نائب ولاية مينوسوتا، كان قد ألح في ذلك الوقت وبطريقة فظة على رئيس هيئة الأركان المشتركة (ريتشارد مايرز) وأنه أسرف في سياق ذلك في استخدام كلمة (حجب المعلومات)، بينما كانت الحقيقة هي أن الجنرال ريتشارد مايرز كان يحاول إنقاذ حياة الجنود الأميركيين في العراق، من خلال إقناع شبكة سي بي إس بتأجيل قيامها بعرض تلك الصور، التي رأى أنها ستؤدي إلى تأجيل العمليات ضد الوجود الأميركي في ذلك البلد. علاوة على ذلك، اضطر رامسفيلد ذاته لتهدئة النائب اللحوق من خلال تذكيره بأن طلبات تأجيل نشر التقارير التي يمكن أن تعرض حياة الجنود الأميركيين في العراق، للخطر تتماشى مع التقاليد الراسخة لأجهزة الإعلام عند تعاملها مع المسائل ذات الصبغة العسكرية.

وفي الحقيقة أن ما حدث في أبوغريب قد مثل فضيحة كان من الصعب التغطية عليها، لأن أجهزة التحقيق والإدانة كانت قد بدأت بالفعل تشد أسنانهما، وكان إطلاع الرأي العام على ما حدث قد غدا أمرا لا مفر منه. وكان الإخفاق الثاني الذي مني به البنتاجون عقب الإخفاق الأول الذي تمثل في الحيلولة دون حدوث التعذيب، هو إخفاقه في أن يكون أول من يقوم بإذاعة الأنباء السيئة. وفي رأيي أن تقرير تاجوبا كان يجب أن تتم إذاعته في المؤتمر الصحفي الذي

لقد قرر السياسيون الديمقراطيون جعل دونالد رامسفيلد كبش فداء للفضيحة التي حدثت في سجن أبوغريب. ولكن علينا، مع ذلك، أن نعرف أن استقالة الوزير لن تؤدي إلا إلى زيادة شهية هؤلاء السياسيين لتحقيق المزيد، وأنه يتوجب على رامسفيلد استكمال مهمته في الحرب التي قررت الأمة شنها على الإرهاب.

ونظرا لأن المقال الذي أكتبه اليوم سوف يستولد كما هائلا من ردود الأفعال، فإنني سوف اضطر للعودة قليلا إلى الوراء لجلاء الصورة:

بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوقت قصير، وفي الوقت الذي كانت فيه الأمة لاتزال فريسة للغضب والخوف، أصدر البيت الأبيض أمرا عاما حظي بقبول شعبي آنذاك لشن حملة على الإرهابيين المشتبه فيهم. وفي ذلك الوقت أثرت المؤسسة الليبرالية بشكل عام الضمت، ولم تنبس ببنت شفة. لم يكن هناك سوى عدد قليل من الليبراليين الأحرار الذين عبروا عن آرائهم علنا. وعندما قمت أنا في ذلك الوقت باستخدام كلمة (ديكتاتوري) لوصف ذلك الأمر، قام المحافظون سواء القدامى أو الجدد بالسخرية من كتاباتي ووصفها بأنها (هستيرية).

وفي ذلك الوقت لم يهتم سوى رجل واحد من حكومة بوش بما كتبت. كان هذا الرجل هو رامسفيلد، الذي قام بتعيين لجنة مكونة من أعضاء من الحزبين لإعادة فحص الأمر الخاص بشن حملة عنيفة على الإرهابيين، قامت بتوفير شروط حمائية أساسية لمقاتلي القاعدة خلال المحاكمات العسكرية التي كان مقررا أن تجرى لهم.

وعلى رغم أن رامسفيلد كان الرجل الوحيد الذي اهتم- في ظروف الفرع الجماعي الذي ساد شتاء عام 2001 بحقوق السجناء.. فإننا نرى الآن أن البعض يطالبون برأسه على رغم أن من يفعلون ذلك كانوا من المؤيدين لقانون الوطنية الذي وصفه البعض بالقانون الجائر.

وفي الاعتذار الذي قدمه الأسبوع الماضي أمام مجلس الشيوخ، تحمل رامسفيلد المسؤولية كاملة عما حدث في سجن أبوغريب، وأقر بأنه قد أخفق في التنبؤ، وتحذير الرئيس من الخطر الكامن في الإعلان العام الذي أصدره الجيش في شهر يناير، والخاص بإجراء تحقيقات جنائية في الاتهامات المتعلقة بإساءة معاملة السجناء، كما أنه لم يحم بتغليب سمعة الدولة على القواعد التي تحظر تدخل القيادة وممارستها لأي نفوذ على مسار التحقيقات الجنائية التي تجريها المحاكم العسكرية.

ومبادئها للعالم من خلال التحقيق مع، ومحاكمة، الجناة والمخطئين مهما كانت مرتبتهم. إن منظومتنا القيمية السياسية لا تقول إننا يجب أن نجعل من وزير جيد كبش فداء بسبب الممارسات الفاسدة والمضللة التي قام بها آخرون. كما أننا لن نقوم بعمل ذي مغزى استراتيجي، عندما نقوم بإقالة قائد حربي من أجل أمل زائف في إرضاء منتقدي الحرب.

إن رامسفيلد الذي يحظى بدعم قوي من جانب الرئيس هو وزير دفاع كفؤ ويعتبر من رموز أميركا. وإذا ما كان رامسفيلد سيغادر منصبه بسبب النيران السياسية التي تنهال عليه، فإن معنى ذلك أن أميركا أيضا يمكن أن تغادر العراق تحت نيران المتمردين. تمسك بالبقاء هناك يا رامي! فلا يزال أمامك واجب يتعين عليك القيام به في هذه المهمة الطويلة والشاقة التي تواجهها.

ويليام سفاير

كاتب ومحلل سياسي أميركي

ينشر بترتيب خاص مع خدمة «نيويورك تايمز»

قام به رامسفيلد منذ عدة شهور. الأمر الذي سيترتب على ذلك هو أن كل متهم تم احتجازه في أي سجن أميركي سوف يدعي أنه قد تم تعذيبه، وسوف يطالب بناء على ذلك بالتعويض. ولت الأمر يتوقف عند هذا الحد، حيث ستبدأ شرائط الفيديو الحقيقية والزائفة في التدفق والعرض على شاشات تلفزيونات العالم، كما سينضم هوة التهيج والإثارة في الخارج إلى الانهزاميين في الداخل في تشبيه سجون الولايات المتحدة بأنها تشبه معتقلات الجولاج السوفيتية السيئة السمعة، والتشفي في بوش من خلال تشبيهه ليس فقط بصدام وإنما بستالين أيضا. إن التعذيب ممارسة غير قانونية ومنفرة أخلاقيا، ويستحسن أن نقوم بجمع المعلومات من الإرهابيين من خلال استجابات تتم بطريقة نظامية ومقننة واحترافية وتتفق مع طبيعة المشتبه فيهم. يجب علينا ألا نسمح بعودة عقارب الساعة إلى الوراء والقيام مجددا بانتهاج أساليب التحقيق العسكرية التقليدية التي تعتمد على سؤال الأسير عن اسمه ورتبته ورقمه المسلسل، كما لو كان الإرهابيون المشتبه فيهم والذين يخططون لمهاجمة المدنيين، أسرى حرب يرتدون الزي العسكري ويلتزمون بقواعد الحرب. إن الولايات المتحدة قادرة على أن تظهر قيمها